الشهاب الخفاجيّ ومنهجه في نقد الوجه النحويّ

أ.م.د. محسن حسين علي الخفاجيّ م.م. أحمد عباس أمير الجيلاويّ

Al-Shihab Al-Kafaji and his Approach in Criticizing the Grammatical Aspect

Asst. Prof. Dr. Mohsen Hussein Ali Asst. Lect. Ahmed Abbas Ameer

Abstract

This research deals with a scholar who was known in his age as the man of all seasons. He has numerous books in grammar, linguistics, literature, and jurisprudence.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى كشف النقاب عن عالم عُرف في عصره بدر سماء العلم، ونيّر أُفق النثر والنظم، رأس المؤلّفين ورئيس المصنّفين، سار ذكرُهُ سير المثل، وطلعت أخباره طلوع الشُهُب في الفلك، ومعظم من رآه أو سمع به ممّن أدرك عصره معترفٌ له بالتفرّد في التقرير والتحرير وحسن الإنشاء، ذلك هو العلاّمة الشهاب الخفاجيّ، صاحب التصانيف المتعددة في النحو واللغة والأدب والفقه والأصول.

ويهدف أيضًا إلى إظهار الملامح المنهجية التي اعتمدها هذا العالم في نقده للوجوه النحوية التي ذكرها المفسرون والمعربون وهم يحلّلون آيات الذكر الحكيم من خلال حاشيته (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير الإمام البيضاويّ (ت:685هـ) المسمّى بـ(أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، فقد اعتمد الشهاب الخفاجيّ في ذلك منهجًا علميًّا دقيقًا، وكان لهذا المنهج ملامحُ متعدّدة، سيكشف عنها البحث إن شاء الله.

أولاً: اسمُهُ وطَرَفٌ من خبره

هو الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجيّ؛ نسبةً إلى قبيلة (خفاجة) العربيّة، وُلِد بمصر سنة تسع وسبعين وتسعمائة من الهجرة، وكان فقيهًا حنفيّ المذهب[1]، وكان على حدِّ تعبير المُحبّيّ (ت: 1111 هـ) "صاحب التصانيف السائرة، وأحد أفراد الدنيا المُجمَع على تفوُّقه وبراعته، وكان في عصرهِ بدر سماء العلم، ونيّر أُفق النثر والنظم، رأس المؤلّفين ورئيس المصنّفين، سار ذكرُهُ سير المثل، وطلعت أخباره طلوع الشُهُب في الفلك، وكلٌّ من رأيناه أو سمعنا به ممّن أدرك وقته معترفون له بالتفرّد في التقرير والتحرير وحسن الإنشاء"[2].

وقد عُرِف الشهاب مُتفنّنًا مُواظبًا على الشغلِ بالعلم، وإفادة الطلبة والتصنيف[3]، وقد شهد مترجموهُ على "علوِّ كعبه، ورسوخ قدمهِ في العلم وخاصة العلوم اللغوية"[4]، وكان أديبًا واسع العلم بارعًا في التصنيف، قال عنه عبد القادر البغداديّ (ت: 1093هـ): "جميع ما حفظتُهُ قطرةٌ من غدير الشهاب، وما استفدتُ هذه العلوم الأدبية إلا منه"[5].

فالشهابُ – إذاً – صاحب المصنفات المتنوِّعة في اللغة والنحو والأدب والفقه والأصول، ومن تلك المصنّفات[6]:

1 – حواشي التهذيب: وهو مجموعة من التعليقات على تهذيب سيرة ابن هشام (ت: 213 هـ)[7].

2 – ديوان الأدب: ذكر فيه مشاهير الشعراء من العرب العرباء والمولدين[8].

---

(1) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة: 1/ 699، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين المحبّيّ: 1/ 331 – 332، وسلافة العصر في محاسن الشعراء بكلّ مصر، ابن معصوم: 420 – 427، وديوان الإسلام، شمس الدين الغزّيّ: 2/ 228 – 229.

(2) خلاصة الأثر: 1/ 331 – 332.

(3) ينظر: طبقات المفسرين، الأدنه ويّ: 415 – 416، وديوان الإسلام: 2/ 229، وفهرس الفهارس، الكتّانيّ: 1/377 – 378.

(4) الشهاب الخفاجيّ ومنهجه في التفسير، رسالة ماجستير، زهير هاشم ريالات، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004م: 37.

(5) خلاصة الأثر: 2/ 452، وينظر: ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، الشهاب الخفاجيّ، مقدمة المحقق: 1/ 9.

(6) ينظر: ريحانة الألبا: 2/ 340، وخلاصة الأثر: 1/ 331 – 343، والأعلام: 1/ 238 – 239، وهدية العارفين: 1/ 160 – 161، والشهاب الخفاجيّ ومنهجه في التفسير: 38 – 52.

(7) ينظر: الشهاب الخفاجيّ ومنهجه في التفسير: 45.

(8) ينظر: خلاصة الأثر: 1/ 334.

3 – ديوان شعر[1].

4 – ذات الأمثال: وهو مُصنّف في الحِكَم[2].

5 – ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا: حوى هذا المصنَّف تراجم علماء القرن الحادي عشر الهجريّ وأُدبائه وشعرائه[3].

6 – شرح درّة الغوّاص في أوهام الخواص: وهو شرح لكتاب (درّة الغوّاص) لأبي محمد القاسم بن علي الحريريّ (ت: 516هـ)، وهو مُصنّف في لحن العوام.

7 – شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل: وهو من المصنفات التي عُنيت برصد ما في العربية من الألفاظ الدخيلة.

8 – طراز المجالس: ويُسمّى أيضًا بـ (أمالي الشهاب)[4]، قال عنه صاحب الخزانة: "هو مجموع حسن الوضع جمّ الفائدة رتّبه على خمسين مجلسًا، ذكر فيه مباحث تفسيرية ونحوية وأصولية"[5].

9 – عناية القاضي وكفاية الراضي، وهو الحاشية . محلّ الدراسة . التي وضعها على تفسير البيضاويّ[6].

10 – قلائد النحور في جواهر البحور، وهو مصنّف في علم العروض.

أمّا حاشيته على تفسير البيضاويّ فقد حظيت بإعجاب من جاء بعده من العلماء، وقد قال عنها الأدنه ويّ . وهو من علماء القرن الحادي عشر .: بأنّ الشهاب "جمع فيها لُبّ الحواشي، وأجاد وأفاد، وقد فرغ من تأليفها في سنة خمس وعشرين وألف"[7]، وقال عنها المُحبّي مُشيدًا بالشهاب وتصانيفه ولاسيّما حاشيته:"وصنّف التصانيف التي تشهد بكلِّ فضل، وحسبك منها (عناية القاضي) فإنّها خيرٌ من شاهدَيْ عدل"[8]، وامتدحها القونويّ (ت: 1195هـ) قائلاً:"ومن مصنّفاته هذا التفسير الشريف، وهو أجلُّها وأدقُّها"[9]، وذكرها الزرقانيّ (ت: 1367 هـ) فقال . بعدما أعطى فكرةً موجزةً على تفسير البيضاويّ .: "وأحسنُ حواشيه المتداولة (حاشية الشهاب الخفاجي)"[10].

ويمكن القول: إنّ حاشية الشهاب من أفضل الحواشيّ على تفسير البيضاويّ فقد انمازت بالدقّة والتفصيل والشمول والمناقشة والنقد والاستدراك، ممّا أمكن تصنيفها ضمن الاتجاه اللغويّ البيانيّ في التفسير[11].

وقد أجمع مُترجموهُ على أنّ وفاته في مصر في شهر رمضان من سنة تسع وستّين وألف من الهجرة[12]، غير أنّ الأدنه ويّ انفرد بتاريخ وفاته بسنة إحدى وسبعين وألف[13].

ويبدو أنّه لم يكن دقيقًا في ذلك، إذ إنّ قولَهُ مُخالفٌ لإجماع كلّ من ترجم للشهاب، ولاسيّما أنّ كثيرًا ممّن ترجم له هم من مُعاصريه؛ ومن ثمّ يكون الاطمئنان إلى قولهم أولى.

ثانيًا: منهجه في نقد الوجه النحويّ

يُراد بالمنهج مجموعةٌ من العمليّات أو الأُسس التي يعتمدها مؤلِّفٌ ما ليسلك بها موضوعات تفكيره أو دراسته من أجل الوصول إلى الحقائق التي يتوخّاها[1]، أي هو النظام الذي يسلكه في علاج موضوعات دراستهِ، من استعمالٍ للمادة وتنظيم، وتقديم المناقشة أو

(1) ينظر: ريحانة الألبا: 2/ 340، وسلافة العصر: 422.
(2) ينظر: ريحانة الألبا: 1/ 9، مقدمة المحقق.
(3) ينظر: فهرس الفهارس: 1/ 378، والأعلام: 1/ 238.
(4) ينظر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغداديّ: 1/ 23.
(5) خلاصة الأثر: 1/ 333.
(6) وتتوافر من هذه الحاشية طبعتان: الأولى طبعة دار صادر، بيروت، (د. ت) وهي طبعة حجرية قديمة، والثانية: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، 1997م، وقد اعتمدت الثانية منهما؛ لكونها أكثر وضوحًا وتنظيمًا وتداولاً في الأوساط العلمية.
(7) طبقات المفسرين: 416.
(8) نفحة الريحانة ورشحة طلاء الخانة، محمد الأمين المحبّيّ: 4/ 396.
(9) حاشية القونويّ على تفسير البيضاويّ، عصام الدين إسماعيل القُوْنويّ: 1/ 24.
(10) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُرقانيّ: 2/ 67.
(11) ينظر: الشهاب الخفاجيّ ومنهجه في التفسير: 247.
(12) ينظر: كشف الظنون: 1/ 699، وخلاصة الأثر: 1/ 343، وديوان الإسلام: 2/ 229، ومعجم المطبوعات: 2/ 831، وفهرس الفهارس: 1/ 377، والأعلام: 1/ 238، وهدية العارفين: 1/ 160.
(13) ينظر: طبقات المفسرين: 416.

تأخيرها، وإبداء الرأي الشخصيّ، وتقويم آراء الآخرين، وإصدار حكمٍ نهائيّ[2]، والأسلوب الذي يميّزه عن غيره. وبتعريفٍ موجَز فإنّ المنهج هو الخطّة أو الطريقة التي نصل من خلالها إلى حقيقةٍ ما[3].

أمّا النقدُ فيُراد به الوقوف على النصّ بُغية الكشف عن مواضع القوّة والضعف فيه[4]، وعلى الرغم من كون النقد لدى العرب فطريًّا، بيد أنّهُ كان يقوم على أُسس متعدِّدة لا بُدّ منها للوصول إلى الحكم؛ ذلك أنّ النقد مهمّةٌ ليست بيسيرةٍ بل تستلزم علمًا وإلمامًا واسعين، وذوقًا رفيعًا، وتمكّنًا من الأُسس والأدوات النقدية، فضلاً عن الإنصاف والموضوعية[5].

وكان النقد اللغويّ يُمثّل جانبًا مهمًّا من جوانب عناية العرب بلغتهم، ووسيلةً للكشف عن قيمتها ومكانتها، والحفاظ عليها؛ ذلك أنّ النقد كان دائبَ البحث في الأسباب التي أدّت إلى ظهور اللحن وتفشّيهِ في لغة العرب، ولاسيّما بعد اختلاطهم بالأُمم الأخرى[6].

ولمّا كان النحو الركن الأساس في اللغة، فقد أصبح النقد النحويّ من أبرز جوانب النقد اللغويّ، إذ يدور حول الحكم على توجيهات النحاة للمسائل النحويّة بالحُسن والجودة، أو القُبح والرداءة، وصولاً إلى الرأي الأصوب الذي يتّفق مع قواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغويّ السليم، ويستند ذلك الحكم إلى أدلّةٍ وحُججٍ مُتعدّدة[7].

ومَن يُنعم النظر في نقد الشهاب الخفاجيّ لآراء العلماء وتوجيهاتهم للمسائل والوجوه النحويّة في حاشيته يجدْهُ قد اتّبعَ في ذلك منهجًا علميًّا دقيقًا، وكان لهذا المنهج ملامحُ متعدّدة، ومن أبرزها ما يأتي:

1 . اتّبع الشهاب طريقةً واحدةً في شرحه لكلام البيضاويّ، إذ كان يجتزئ بعبارةٍ قصيرةٍ من المتن مسبوقة بكلمة (قوله)، ثمّ يبدأ بشرحها، وكان يسعى . في الأغلب . إلى مقارنتها بعبارة (الكشاف)؛ ليصل إلى نتيجةٍ مفادُها: هل كان البيضاويُّ موافقًا للزمخشريّ فيما قال، أو مُخالفًا له، مُعبّرًا عن الأول بقوله: "تبع فيه الزمخشريّ»[8]، أو موافقًا «لما في الكشاف"[9]،أو "مُطابقًا لما في الكشاف»[10]،ومُعبّرًا عن الثاني بقوله:"مخالفٌ لما في الكشاف"[11]،أو "خالف فيه الزمخشريّ»[12]،أو "ردٌّ لما في الكشاف"[13]، وغيرها من الأقوال، وما ذكرتُ من عباراتٍ هي الغالبة. ويعمد بعد ذلك . في الأغلب . إلى إبداء رأيه النقديّ، مثال ذلك ما جاء في قوله تعالى:(وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ)[سورة لقمان، من الآية: ٦]، قال الزمخشريّ في قوله:(لهو الحديث): "فإنْ قلتَ ما معنى إضافة اللهو إلى الحديث ؟ قلتُ: معناها التبيين، وهي الإضافة بمعنى (مِنْ)"[14]، وذهب البيضاويّ إلى أنَّ "الإضافة بمعنى (مِنْ) وهي تبيينية، إنْ أراد بالحديث المنكر، وتبعيضيّة إنْ أراد به الأعمّ منه"[15]. قال الشهاب: "قوله: (وتبعيضيّة إنْ أراد به الأعمّ منه) تبع فيه الزمخشريّ، وهو مذهبٌ لقومٍ من النحاة كابن كيسان والسيرافيّ، قالوا: إضافة ما هو جزءٌ من المُضاف إليه بمعنى (مِنْ) التبعيضية... والأصحّ كما ذهب إليه ابن السرّاج والفارسيّ، وأكثر المتأخّرين أنّها على معنى اللام"[16].

---

(1) ينظر: منهج البحث النحويّ في القرن الثالث الهجريّ، د. محمد علي العباسيّ، بحث، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد الرابع، 1993م: 54.
(2) ينظر: المنهج اللغويّ في كتاب سيبويه، د. عبد الصبور شاهين، بحث، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العددان: 3+4، 1973م: 60 – 61.
(3) ينظر: منهج البحث الأدبيّ، د. علي جواد الطاهر: 19.
(4) ينظر: النقد الأدبيّ، أحمد أمين: 1.
(5) ينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجانيّ: 413.
(6) ينظر: النقد اللغويّ عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجريّ، د. نعمة رحيم العزاويّ: 4، والنقد النحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك، بحث، د. صبيحة حسن طعيس، ود. سلام حسين علوان، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، العدد: 68، 2011م: 30.
(7) ينظر: النقد النحويّ عند ابن هشام: 30.
(8) حاشية الشهاب: 1/ 327، 3/ 148، 4/ 124، 7/ 474.
(9) المصدر نفسه: 2/ 53، 5/ 566/ 7/ 498، 8/ 480.
(10) المصدر نفسه: 1/ 1،128 /5،460 /8،277 /147.
(11) المصدر نفسه:1/ 2،280 /229، 5 /8،336 / 419.
(12) المصدر نفسه: 7 /440.
(13) المصدر نفسه: 2/ 5،75 /6،14 /8،28 / 138.
(14) الكشاف: 3/ 497.
(15) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 4/ 212.
(16) حاشية الشهاب: 7/ 411.

2 . اهتمامه الكبير بتوضيح عبارة البيضاويّ والدفاع عنها . في الأغلب . من خلال ترجيح ما يذهب إليه من وجهٍ نحويّ، من ذلك قوله في إعراب (شهر رمضان) من قوله تعالى:(شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)[سورة البقرة، من الآية: ١٨٥]:"قوله: (أو بدل إلخ) هو على ما ذكره المصنّف بدل كلّ من كلّ، ومنهم مَن لم يُقدّر، وجعله بدل اشتمال، لكنّ المعهودَ فيه إبدالُ المصدر من الظرف، نحو: ويسألونك عن الشهر الحرامِ قتالٍ فيه، وهذا عكسهُ فما ذكره المصنّف أولى"[(1)].

3 . عنايته بالموازنة بين الآراء، إذ كان يعمد إلى ذكر آراء النحويين والتعقيب عليها، ومن ثمّ يعرض موقفه النقديّ منها، من ذلك ما ذكره في إعراب (كما) في قوله تعالى:(وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُواْ أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاء أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء وَلَكِن لاَّ يَعْلَمُونَ) [سورة البقرة، من الآية: ١٣] قال الشهاب:"(كما) بعد الجمل في الأكثر إمّا نعتٌ لمصدر، وإمّا حالٌ كما صرّح به النحاة، والثاني مذهب سيبويه؛ لأنّ الصفةَ لا تقوم مقام موصوفها إلا في مواضع مخصوصة، فهي عنده حال من المصدر المُضمر المفهوم من الفعل، ولم تُجعلْ مُتعلّقةً بـ(آمنوا) على أنّ الظرف لغوٌ بناءً على أنّ الكاف لا تكون كذلك، وإذا كانت (ما) كافةً للكافّ عن العمل مُصحّحةً لدخولها على الجمل فالتقدير: حققوا إيمانكم كما تحقّق إيمانهم، وإنْ كانت مصدرية فالمعنى: آمِنوا إيمانًا مُشابهًا لإيمانهم، ولم تُجعل موصولةً؛ لما فيه من التكلّف، وتقديم المصنّف للمصدرية؛ لأنّها أرجح لإبقاء الكاف على ما لها من العمل الأصليّ"[(2)].

4 . من سمات الشهاب المنهجيّة في نقده النحويّ ميلُهُ إلى التفصيل والاستطراد والتطويل، وهذه سمةٌ بارزة في حاشيته بصورةٍ عامة[(3)]، وتجدر الإشارة إلى أنّ استطراداته لا تخلو من الفوائد والنكت واللطائف[(4)].

ونجدهُ أحيانًا يُوجز في بعض المسائل النحوية، ومن ذلك كلامُهُ في بيان الفرق بين (إلى) و(حتى) في الغاية، وذلك في قوله تعالى:(وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) [سورة الحجرات: ٥] قال الشهاب:"واختيار (حتى) هنا دون (إلى) بأنّ (حتّى) موضوعة لما هو غاية في نفس الأمر، و(إلى) غاية لما هو غاية في نفس الأمر، أو بجعل الجاعل؛ فلذا اختيرت هنا"[(5)].

5 . كثرة الأساليب المنطقية وشيوعها في شرحه للوجوه النحوية ونقدها، إذ إنّه من المضطلعين في الفقه وأصوله؛ ومن ثمّ لا عجب أنْ ألقت شخصيته الفقهية والمنطقية ظلالها على ما ينقد ويُقوّم من وجوه نحوية، من ذلك شيوع الجدل والحوار المنطقيّ، أو ما يُسمّى بأسلوب المحاججة الكلامية، وكانت طريقته المفضّلة في ذلك ما يُعرف بأسلوب الفنقلة، من ذلك قولهُ في (ما) من قوله تعالى:(أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) [سورة البقرة: ١٣٣] "و(ما): عامّ يصحّ إطلاقه على ذي العلم وغيره عند الإبهام، سواء كان استفهاميًّا أو لا، وإذا علم أنّ الشيء من ذوي العقل والعلم فُرِّق، فخُصّ (من) بذوي العلم، و(ما) بغيره، وبهذا الاعتبار يُقال: إنّ (ما) لغير العقلاء، واستُدلّ على إطلاق (ما) على ذوي العقول بإطباق أهل العربية على قولهم: (من) لما يعقل من غير تجوّز في ذلك، حتى لو قيل: (من) لمن يعقل كان لغوًا بمنزلة أن يقال لذي عقل عاقل، فإن قيل:ههنا يجب أن يُفرّق بـ(من) و(ما)؛ لأنّ ما يعقل معلومٌ أنّه من ذوي العلم، قلنا: لكن بعد اعتبار الصلة أعني (يعقل)، وأمّا الموصول فيجب أن يُعتبر مبهمًا مرادًا به شيء ما ليصح في موقع التفسير بالنسبة إلى من لا يعلم مدلول (من)، وليقع وصفه بـ(يعقل) مفيدًا غير لغو، وقد تقرّر أنّ ما يقع سؤالاً عن مفهوم

(1) المصدر نفسه: 2/ 464، وينظر:3 /182، 5 /17، 8 /424.
(2) حاشية الشهاب / 517، وينظر:1/621 - 622، 6 /378، 7 /8،547 /369.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 277 - 278، 4/ 209، 7 / 546 - 547، 78/ 88 - 90.
(4) ينظر: الشهاب الخفاجيّ ومنهجه في التفسير:63، وينظر: حاشية الشهاب: 2 /62 - 64،2 /133- 135.
(5) حاشية الشهاب: 8/ 551، 1 / 2،212 / 28، 3 /52 - 53، 9 / 563.

الاسم، وماهية الشيء، وعن الوصف، والوصف في نفسه لا يعقل، فإذا كان هو المراد أطلقت (ما) على العقلاء، وما في الآية يجوز أن يُحمل على هذا والمعنى: ما معبودكم"[1].

6 . يسعى الشهاب . في الأغلب . إلى التصريح بالسبب الذي يدفعه إلى ترجيح الوجه النحويّ، أو تضعيفه، وقد يكتفي أحيانًا بنقد الوجه النحويّ من دون بيان السبب، ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ السبب معروفٌ لا غموض يعتريه، فمن الأول الحديث في الفعل (سأل) من قوله عزّ وجلّ:(سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) [سورة البقرة، من الآية: ٢١١]، فقد ذهب بعضهم إلى أنّ (سأل) يعمل في الجمل، وقد عُلّق في الآية عن العمل[2]، قال الشهاب: "وهذا ليس بشيء"[3]، ولم يكتفِ بذلك الحكم بل علّله بقوله: "لأنّ (سأل) لا يعمل في الجمل"[4].

ومن الثاني تعليقُهُ على ما ذهب إليه بعضُهم مِنْ أنّ الجملةَ الاسميّة (وهي ظالمة) في قوله تعالى:(وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ) [سورة هود: ١٠٢] قد وقعت حالاً من المضاف المُقدّر (أهل)؛ لأنّ التقدير: أهل القرى[5]، إذ استظهر الشهاب أنّها "حالٌ من القُرى، والظلم صفةُ أهلها فوصفت به مجازًا؛ ولذا أنّث الضمير و(ظالمة)، وأمّا جعلُهُ حالاً من المُضاف المقدّر، وتأنيثه مكتسبٌ من المضاف إليه فتكلُّف"[6].

7 . عمد الشهاب . في الأغلب . إلى ذكر الوجه الراجح أولاً، وبعده الوجه المرجوح، وغالبًا ما يسبقه بكلمة (قيل)؛ إشارةً إلى ضعفه، من ذلك ما قاله في توجيه تعدية الفعل (اختار) إلى المفعول الثاني بنفسه في قوله تعالى:(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاء مِنَّا إِنْ هِيَ إِلاَّ فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاء وَتَهْدِي مَن تَشَاء أَنتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ) [سورة الأعراف، من الآية: ١٥٥]، فقد ذكر أنّ حذف الجار وإيصال الفعل (اختار) إلى المفعول "فصيحٌ، وهذا هو الظاهر، وقيل: إنّهُ مفعولٌ، و(سبعين) بدل منه، بدل بعض من كل والتقدير سبعين منهم، وقيل: عطف بيان"[7].

8 . تعدّدت الأُسس التي اعتمدها الشهاب في نقد الوجه النحويّ، إذ نجده تارةً يحكّم المعنى، وتارةً يحكّم الصنعة النحوية، وتارة أخرى يحكّم السماع، وتارةً القياس، أو السياق، كما كان الأثر العقديّ معيارًا مهمًّا اعتمده الشهاب في نقد الوجه النحويّ، وكثيرًا ما يتضافر عنده معياران أو أكثر في المسألة الواحدة، ممّا يجده القارئ مبثوثًا في هذه الدراسة.

وسأكتفي بذكر بعض الأمثلة على ذلك، فمن اعتماده الصنعة والمعنى تعقّبه البيضاويّ في إعراب الاسم الموصول (الذين) الثاني في قوله تعالى:(قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ۞ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) [سورة آل عمران: ١٥ – ١٦]، قال البيضاويّ: (الذين) "صفة للمتّقين، أو للعباد، أو مدح منصوب أو مرفوع»[8]، وتعقّبه الشهاب قائلاً: "(قوله: صفة للمتقين، أي: للذين اتّقوا)، وفيه الفصل بين الصفة والموصوف فهو بعيدٌ لفظًا، وكونه صفةً للعباد بعيدٌ معنًى، وكونه واردًا على المدح أسلمها وأحسنها»[9]

(1) حاشية الشهاب: 2/ 398، وينظر:1 /4،328 /44 - 45، 7 /423.
(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبريّ:1 /170.
(3) حاشية الشهاب: 5/ 128، وينظر: 1 /7،126 /8،548 /485 /9 / 513.
(4) المصدر نفسه 5 / 128 .
(5) ينظر: حاشية الطيبيّ على الكشاف: 3/ 156.
(6) حاشية الشهاب: 5/ 230، وينظر:2 /3،526 /6،574 /378 /9 /72.
(7) المصدر نفسه: 4/ 379، وينظر:1 /4،126 /5،590 /8،18 /463.
(8) أنوار التنزيل: 2/ 9.
(9) حاشية الشهاب: 3/ 21، ومن أمثلة تحكيمه للصنعة ينظر:2 /3،103 /8،574 /9،485 / 311، وفي تحكيمه للمعنى ينظر:1 /2،581 /291، 21/3، 381/7.

ومن تحكيمه للسماع ما ذهب إليه في إعراب كلمة (أشياءهم) في قوله تعالى: چڑ ڑ ڑ ڑچ[سورة الشعراء، من الآية: 183]، إذ قال:"وقَعَ (بخس) في الآية متعدّيًا لاثنين... وقد يتعدّى لاثنين كما في (المصباح)؛ فلا حاجة إلى جَعْل الثاني بدل اشتمال"[1].

ومن تحكيمه للقياس ما ذهب إليه في قوله تعالى:(مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ۝ مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) [سورة الحشر: ٥ . ٧]، فقد رجّح أنّ الجملة الاسمية (ما أفاء الله...) مستأنفة بيانية للجملة (وما أفاء الله...) السابقة "ولكونه بيانًا له لم يُعطف عليه لشدّة الاتصال بينهما كما تقرّر في المعاني؛ فلا حاجة إلى جَعْلهِ معطوفًا عليه بترك العاطف كما قيل؛ لأنّهُ مُخالفٌ للقياس لا يرتكب مثله من غير ضرورة داعية له"[2].

ومن أمثلة تضافر الأُسس عنده في نقد الوجه النحويّ القول في إعراب (نُزُلاً) في قوله تعالى:(إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ أَلاَّ تَخَافُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ۝نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ۝نُزُلا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ۝)[سورة فصلت: ٣٠ – ٣٢]، فقد أعربه البيضاويّ حالاً من (ما تدّعون)[3]، قال الشهاب: "قوله:(حال من "ما تدّعون") يحتمل أنّهُ حال من الموصول؛ بناءً على جواز الحال من المبتدأ، أو على مذهب الأخفش في إعمال الظرف من غير اعتماد، أو من عائده المُقدّر، أو من ضميره المستتر في الخبر، أي: لكم، وهو أحسن صناعةً ومعنًى؛ أمّا الأوّل فظاهر وأمّا الثاني؛ فلأنه قيد للحصول لا للادِّعاء والتمني كما يُعرف بالتأمّل»[4].

ومن أمثلة تحكيمه للسياق ما ذهب إليه في قوله تعالى:(وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ) [سورة الأحقاف: ٧] فقد قال رادًّا على مَنْ ذهب إلى أنّ اللام في قوله (للحقّ) متعلّقةٌ بـ(كفروا) لأنّهُ محمولٌ على نقيضه، وهو (الإيمان) الذي يتعدّى باللام[5]، قال الشهاب هو "بعيدٌ عن السياق بمراحل"[6].

9 . يسعى الشهاب . في الأغلب . إلى التصريح بصاحب الوجه النحويّ الذي ينقده، وأحيانًا يكتفي بنقد الوجه النحويّ من دون إشارة إلى صاحبه، فمن الأول ما ذهب إليه في قوله تعالى:(وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ) [سورة البقرة، من الآية: ١٤٣]، فقد صرّح بأنّ العلم هنا إمّا أنْ يكون بمعنى المعرفة "فيتعدّى لمفعول واحد، وهو (من) الموصولة، و(ممّن) متعلّق به كما مرّ، أو بمقدّر، أو بيان لـ(من)، ويجوز أن يكون على أصله متعديًا لاثنين قامت الجملة المعلَّق عنها مقامهما، و(ممّن ينقلب) حال من فاعل (يتّبع) أي متميّزاً عنه؛ وبهذا اندفع قول أبي البقاء (رحمه الله) أنه لا يجوز أن تكون (مَنْ) استفهامية لأنّهُ لا يبقى لقوله:(ممّن ينقلب) متعلّقاً؛ لأنّ ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده، ولا معنى لتعلقه بـ (يتّبع)"[7].

ومن الثاني ما ذكره في إعراب (كما) في قوله تعالى:(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا) [سورة الإسراء: ٢٤]، إذ قال: «فالكاف للتشبيه لا للتعليل كما ذهب إليه بعضهم؛ لأنّه مُخالفٌ لمعناها المشهور، مع أنّ هذا

(1) المصدر نفسه: 7/ 206 – 207، وينظر: 3 /6،154 /7،378 /537.
(2) المصدر نفسه: 9/ 138، وينظر:5 /6،66 /9،55 /138.
(3) ينظر: أنوار التنزيل: 5/ 71.
(4) حاشية الشهاب: 8/ 313، وينظر:1 /436، 2 /514، 5 /453.
(5) ينظر: حاشية القونويّ: 17/ 457.
(6) حاشية الشهاب: 8/ 463، وينظر:3 /128، 5 /5، 7 /159.
(7) المصدر نفسه: 2/ 415، وينظر:1 / 212، 1 /621 - 622، 7 / 547.

يفيد ما أفاده التعليل"[1]، وقد تبيّن أنّ ما ضعفه هو رأي أبي حيان، إذ قال في البحر المحيط: "والظاهر أنّ الكاف في (كما) للتعليل، أي: ربّي ارحمْهما؛ لتربيتهما لي وجزاءً على إحسانهما إليّ حالة الصغر والافتقار"[2].

10 . عبّر الشهاب بألفاظ وعبارات متعدّدة عن نقده الوجه النحويّ، وسأذكر الألفاظ والعبارات التي كثر دورانُها في حاشيته، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ – مصطلحات الترجيح والاستحسان:

- أبلغ، ينظر: حاشية الشهاب: 3/ 317، 5/ 358، 8/ 434.
- أحسن، ينظر: المصدر نفسه: 2/ 218، 5/ 69، 8/ 471.
- أرجح، ينظر: 1/ 377، 5/ 116، 9/ 41.
- أسلم، ينظر: 4/ 113، 7/ 401، 9/ 542.
- أظهر، ينظر: 1/ 581، 2/ 508، 9/ 513.
- أقوى، ينظر: 1/ 58، 5/ 212، 7/ 210.
- أنسب، ينظر: 3/ 301، 5/ 26، 7/ 381.
- الصحيح، ينظر: 2/ 526، 4/ 238، 6/ 378.
- الظاهر، ينظر: 3/ 146، 8/ 414، 9/ 568.
- أرجح الوجوه، ينظر: 2/ 102، 3/ 574.
- لا غبار عليه، ينظر: 3/ 401، 5/ 65، 9/ 240.
- لا مانع منه، ينظر: 2/ 35، 4/ 488، 8/ 58.

ب – مصطلحات التضعيف وعدم الاستحسان:

- بعيد، ينظر: 4/ 245، 7/ 210، 9/ 15.
- تحامل، ينظر: 4/ 261، 4/ 488، 8/ 208.
- تعسّف، ينظر: 3/ 137، 7/ 574، 8/ 369.
- تكلّف، ينظر: 5/ 230، 7/ 47، 9/ 93.
- خلاف الظاهر، ينظر: 3/ 345، 5/ 265، 6/ 464.
- خلاف الواقع، ينظر: 7/ 87، 7/ 210، 9/ 41.
- ركيك، ينظر: 2/ 119، 5/ 4، 9/ 93.
- كلام واهٍ، ينظر: 1/ 277، 5/ 393، 6/ 451.
- لغوٌ، ينظر: 2/ 68، 8/ 369، 9/ 513.
- ليس بشيء، ينظر: 2/ 33، 4/ 314، 7/ 546.
- تطويل بلا طائل، ينظر: 1/ 248، 5/ 607، 9/ 513.
- تكلّف بارد، ينظر: 1/ 74، 2/ 28، 8/ 435.
- كلام لم ينضج، ينظر: 1/ 534، 4/ 147.
- لا حاجة إليه، ينظر: 3/ 52، 4/ 127، 5/ 18.

(1) حاشية الشهاب: 6/ 41، وينظر:6 / 378، 5 /230، 9 / 72.
(2) 6/ 26.

- لا طائل فيه، ينظر: 4/ 245، 5/ 203، 6/ 110.
- لا يخلو من الركاكة، ينظر: 1/ 212، 1/ 242، 6/ 165.
- لا يخلو من الكدر، ينظر: 1/ 368، 2/ 81، 5/ 313.
- لا يليق ارتكابه، ينظر: 5/ 63، 9/ 26.
- مختلٌّ من وجوه، ينظر: 1/ 101، 3/ 481، 8/ 147.
- يأباه الذوق، ينظر: 4/ 41، 6/ 535، 7/ 381.

11 . غالبًا ما ينقد الشهاب الوجه النحويّ برأيه الشخصيّ، وأحيانًا يستعين بأقوال غيره من العلماء، فمن الأوّل تعقّبه الرأي القاضي بإعراب اسم الإشارة (هذا) في قوله تعالى: چۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴچ [سورة ص: ٥٥]، مبتدأً محذوف الخبر، أو خبرًا محذوف المبتدأ(1)، قال الشهاب: "وعندي أنه منصوب بـ (دعْ) مقدرة؛ لأنّ عادة العرب في مثله أن يقولوا: دعْ ذا"(2).

ومن الثاني ما قاله في مسألة حذف العائد من جملة الخبر، قال:"والصحيحُ ما ذهب إليه ابن مالك من أنّهُ في غير (كلّ)، وما ضاهاها في الافتقار والعموم، فإنّه فيها مطّرد"(3).

12 . لم يكن الشهاب أسيرَ مذهبٍ نحويٍّ في مناقشاته ونقده للوجوه النحويّة، ولم نجدهُ متعصّبًا لمذهبٍ نحويٍّ، فتراه تارةً يوافق الكوفيين، وتارةً أخرى يوافق البصريين، لكنّه إلى الكوفيين أميلُ، فمن موافقته للكوفيين ما قاله معترضًا ابنَ هشام (ت: 761 هـ) لمّا صرّح بأنّهُ "من الوهم قول كثير من المعربين والمفسّرين في فواتح السور: إنّهُ يجوز كونها في موضع جرٍّ بإسقاط حرف القسم، وهذا مردودٌ؛ فإنّ ذلك مختصٌّ عند البصريين باسم الله سبحانه..." (4). قال الشهاب: "ولعمري قد استسمنَ ذا ورم، وقد وهمهم وهم الواهم، وقد ساقه هنا بعضهم ظنًّا منه أنّهُ واردٌ غير مندفع، وهو كلامٌ واهٍ؛ فإنّ اتّباع البصريين ليس بفرض، فكفى لصحّة ما ذكر كونه على مذهب الكوفيين"(5).

ومن موافقته للبصريين ذهابه إلى جواز إعمال (إنْ) المخفّفة في الاسم الظاهر، فقد قال . عند قوله تعالى .:(لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ) [سورة آل عمران، من الآية: ١٦٤]: "و(إنْ) هذه إنْ دخلت على جملةٍ اسميّة، جاز إعمالها في الاسم الظاهر خلافًا للكوفيين، والسماع يُبطل مذهبهم"(6).

نتائج البحث

1. اعتمد الشهاب الخفاجيّ منهجًا قوامه الدقة والتنظيم والشمولية.
2. اختلفت الدواعي التي اعتمدها في نقد الوجه النحويّ، فتارةً يُحكّم أصولَ النحو كالسماع والقياس، وتارةً يحكّم المعنى أو السياق، ومن هذه الدواعي أيضًا أن النصّ القرآنيّ لا يتخرّج على ما يخالف فصاحةَ تراكيبه وبلاغةَ نظمه وأسلوبه.
3. كان للعقيدة أثرٌ واضح في نقده النحويّ.
4. وقد يكتفي لنقد الوجه النحويّ بواحد من هذه الدواعي، وقد يتضافر لديه أكثرُ من داعٍ.

(1) ينظر: البحر المحيط:7 /388.
(2) حاشية الشهاب: 1/ 267 – 268، وينظر:1 /534 - 4،535 / 291 - 6،292 / 372 - 373.
(3) المصدر نفسه: 9/ 93، وينظر:1 /621 - 2،622/ 4،15 / 278.
(4) مغني اللبيب: 2/ 770.
(5) حاشية الشهاب: 1/ 277 – 278، وينظر:3 /4،194 / 9،209 / 93.
(6) المصدر نفسه: 3/ 154، وينظر:2/1،217 / 3،375 / 176 - 177.

روافد البحث

1. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركليّ(ت:1396هـ)،دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م
2. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين البيضاويّ (ت:685 هـ)، تحقيق: محمّد عبد الرحمن المرعشليّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1418هـ.
3. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسيّ، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوض، شارك في تحقيقه الدكتور زكريا عبد المجيد النوتيّ، والدكتور أحمد النجوليّ الجمل، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1993م.
4. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العُكبَريّ (ت:616 هـ)، تحقيق عليّ محمّد البجاويّ، دار الشام للتراث، بيروت، 1976م.
5. حاشية الشهاب على تفسير البيضاويّ، المسمّاة بعناية القاضي وكفاية الراضي، شهاب الدين الخفاجيّ (ت: 1069 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
6. حاشية القُونويّ على تفسير الإمام البيضاويّ، عصام الدين إسماعيل بن محمد القُونويّ (ت:1195هـ)، وبهامشه حاشية ابن التمجيد، مصطفى بن إبراهيم الحنفيّ، (ت:880هـ)، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
7. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت:1093 هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1997م.
8. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبّيّ الدمشقي (ت: 1111هـ)، دار صادر، بيروت (د.ت).
9. ديوان الإسلام، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزيّ (ت: 1176هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م.
10. ديوان الإسلام، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزيّ (ت: 1167هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م.
12. الشهاب الخفاجيّ ومنهجه في التفسير، زهير هاشم ريالات، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004م.
13. طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنهويّ (من علماء القرن الحادي عشر)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزيّ، مكتبة العلوم والحكمة، السعودية، 1997م.
14. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد عبد الحيّ الكتانيّ (ت:1382هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الثانية، 1982م.
15. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشريّ (ت:538 هـ)، وفي حاشيته كتاب الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال، محمد بن المنير الاسكندريّ (ت:683هـ)،وفي آخره كتابان: الكافّ الشافّ في تخريج أحاديث الكشاف، ابن حجر العسقلانيّ (ت:852هـ)، وشرح شواهد الكشاف، محب الدين أفندي، اعتنى به ورتّب حواشيَه عبد الرزاق المهديّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الثانية، 2001م.
16. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المشهور باسم: حاجي خليفة (ت:1067هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.
17. معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس(ت:1351هـ)، مطبعة سركيس، مصر، 1346هـ.
18. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقانيّ (ت:1367هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، الطبعة الثالثة (د.ت).
19. منهج البحث الأدبيّ، الدكتور علي جواد الطاهر، مطبعة العاني، بغداد، 1970م.

20. منهج البحث النحويّ في القرن الثالث الهجريّ، الدكتور محمد علي العباسيّ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد الرابع، 1993م.
21. المنهج اللغويّ في كتاب سيبويه، الدكتور عبد الصبور شاهين، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العددان الثالث والرابع، 1973م.
22. النقد الأدبيّ، أحمد أمين، مكتبة النهضة، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1983م.
23. النقد اللغويّ عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجريّ، الدكتور نعمة رحيم العزاويّ، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهوريّة العراقيّة، 1978م.
24. النقد النحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك، الدكتورة صبيحة حسن طعيس والدكتور سلام حسين علوان، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد الثامن والستون، 2011م.
25. هديّة العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين البابانيّ البغداديّ (ت:1399هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، (د.ت).
26. الوساطة بين المتنبيّ وخصومه، القاضي علي بن عبد العزيز الجرجانيّ (ت:366هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، وعلي محمد البجاويّ، المكتبة العصرية، بيروت، 2006م.